4 مليارات دينار ارتفاع في القيمة السوقية للبنوك الكويتية لتسجل 20 مليار دينار بنهاية النصف الأول

البورصة الكويتية.. ارتفاعات قياسية ومكاسب مليارية

- 4,4 مليارات دينار مكاسب أسهم السوق الأول منذ بداية 2019.. تعادل 97٪ قيمة البورصة
- أداء قوي للبورصة منذ بداية 2019.. ربحت 14٪ بقيمتها السوقية إلى 33 مليار دينار
- ترقية البورصة وتحسن نتائج الشركات بالربع الأول دعما صعود مؤشرات السوق
- 335 مليون دينار نمو القيمة السوقية لقطاع الخدمات المالية إلى 3,05 مليارات دينار
- القيمة السوقية لـ «الوطني» ارتفعت 1,2 مليار دينار.. و«بيتك» بـ 1,06 مليار دينار
- 170٪ قفزة بمعدل السيولة اليومي بالنصف الأول إلى 32 مليون دينار

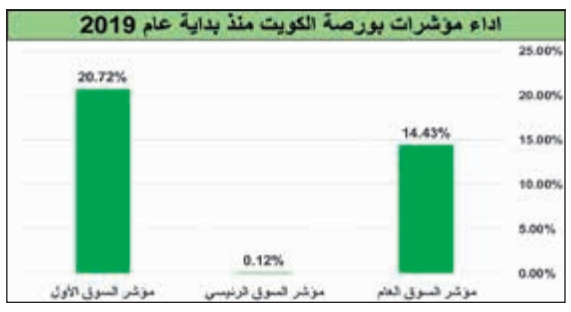

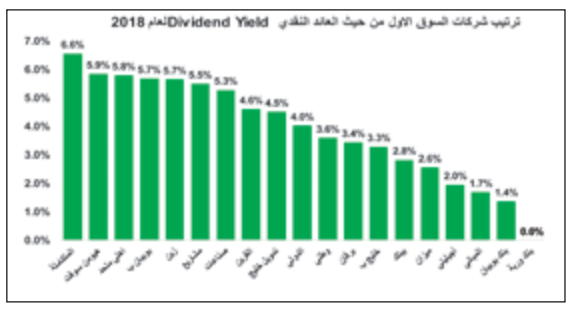

بورصة الكويت عالمية.. و«سهمك الأعلى دوما يا كويت» (قاسم باشا)

المحلل المالي

ربح مؤشر السوق العام لبورصة الكويت منذ بداية 2019 وحتى 27 يونيو الجاري، ما نسبته 14,43٪ مدفوعا بارتفاع القيمة الرأسمالية السوقية لبورصة الكويت بحوالي 4,5 مليارات دينار لتسجل 33,1 مليار دينار كما في 27 يونيو، وكان الارتفاع الأكبر خلال شهر مارس الماضي بنسبة 6,55٪.

وساهمت ترقية البورصة الى مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة في 26 الجاري، بتعزيز ارتفاعات البورصة، بالإضافة الى تنفيذ المراحل الأخيرة من الترقية على مؤشر «FTSE» للأسواق الناشئة بضخ استثمارات أجنبية في الأسهم القيادية، وارتفاع نسبة تملك الأجانب في بعض البنوك بشكل ملحوظ، وبالتزامن مع التحسن في النتائج المالية للشركات القيادية للربع الاول من 2019.

أداء المؤشرات

وعلى صعيد المؤشرات، فقد ربح مؤشر السوق الاول 20,72٪ منذ بداية العام وحتى 27 يونيو 2019، وذلك نتيجة تركز الشراء على الأسهم القيادية من قبل المحافظ والصناديق الأجنبية والمحلية، ما ادى الى ارتفاع أسعارها بشكل ملحوظ خاصة أسهم قطاع البنوك الذي ارتفع مؤشره منذ بداية السنة بنسبة 23٪.

وكان قطاع البنوك الرابح الأكبر من حيث القيمة السوقية، حيث ارتفعت منذ بداية السنة بحوالي 4 مليارات دينار لتسجل القيمة السوقية للقطاع 20 مليار دينار (وتشكل 60,4٪ من القيمة السوقية للبورصة الكويتية)، ثم جاء من حيث الارتفاع قطاع الخدمات المالية بحوالي 335 مليون دينار لتسجل قيمته السوقية 3,05 مليارات دينار.

وقد ارتفعت القيمة السوقية لسهم «الوطني» بـ 1,2 مليار دينار، و1,06 مليار دينار لسهم «بيتك»، و673 مليون دينار لسهم «الأهلي المتحد- البحرين». وقد تزامنت هذه الارتفاعات الجيدة مع تحسن ملحوظ في مستوى السيولة، حيث ارتفع المعدل اليومي للقيمة المتداولة منذ بداية السنة بنسبة 170٪ الى 32 مليون دينار بالمقارنة مع 11,7 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2018.

الأسهم القيادية

ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق الأول منذ بداية عام 2019 بحوالي 4,4 مليارات دينار ما يعادل 97٪ من الارتفاع الاجمالي في القيمة السوقية لبورصة الكويت لتسجل القيمة السوقية للسوق الاول 24,63 مليار دينار ما يعادل 74,4٪ من القيمة الرأسمالية السوقية الاجمالية لبورصة الكويت والتي بلغت 33,1 مليار دينار.

هذه الارتفاعات الجيدة على اسهم السوق الاول جاءت مدعومة بارتفاع صافي ارباح شركات السوق الاول خلال عام 2018 بنسبة 17,5٪ لتسجل 1,56 مليار دينار بالمقارنة مع 1,33 مليار دينار خلال عام 2017. ايضا ارتفعت توزيعاتها النقدية عن السنة المالية 2018 بنسبة 11,5٪ لتسجل 833 مليون دينار بالمقارنة مع 747 مليون دينار عن عام 2017.

وبعد النمو الجيد في صافي الأرباح لعام 2018 وبالرغم من ارتفاع قيمتها السوقية بنسبة 22٪ لا تزال تقييمات اسهم شركات السوق الاول مناسبة لمعظمها حيث بلغ مكرر الربحية للسوق الاول 15,7 مرة، بينما بلغ مضاعف السعر الى القيمة الدفترية 1,91 مرة والعائد النقدي للسوق الاول بلغ عن عام 2018 نحو 3,5٪.

وتتداول معظم اسهم شركات السوق الاول عند مكررات ربحية لعام 2018 مناسبة باستثناء بعض الاسهم كبنك وربة وبوبيان للبتروكيماويات بمكرر ربحية بلغ 57 و43 مرة على التوالي. اما الغالبية العظمى من الاسهم تتداول في نطاق PE Ratio يتراوح ما بين 5,5 و20 مرة.

وايضا تتداول معظم اسهم السوق الاول عند مستوى مناسب من مضاعف السعر الى القيمة الدفترية P/BV Ratio باستثناء هيومن سوفت وبنك بوبيان، حيث تتداول أسهمهما عند 5,1 مرات و4,1 مرات على التوالي، بينما باقي الاسهم تتداول في نطاق P/BV Ratio 2,7 مرة الى 0,8 مرة.

أكبر انخفاض سنوي لمشاريع «مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة

153 مليون دينار عقود ومناقصات «النفط» في النصف الأول

- شركة نفط الكويت تستحوذ على نصيب الأسد في العقود والترسيات
- 3 عقود مطروحة في السوق حالياً من «نفط الكويت».. و3 من «كيبيك»

أحمد مغربي

أظهرت إحصائية رسمية، حصلت عليها «الأنباء»، أن مناقصات وعقود مشاريع القطاع النفطي شهدت أكبر انخفاض خلال السنوات الخمس الماضية، حيث وقعت شركتا نفط الكويت والبترول الوطنية عقود بقيمة 153 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي واقتصرت ترسيات العقود على 9 عقود فقط تمت ترسيتها من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة فقط.

وبينت الاحصائية أن العقد الأول تم توقيعه من قبل شركة نفط الكويت على 3 شركات محلية بقيمة 30,9 مليون دينار لتوريد رؤوس آبار الحفر التطويري والآبار الطباشيرية والخدمات المتصلة بها، حيث تم تقسيم العقد على 3 مجموعات فازت بها كل من شركة خف للتجارة العامة والمقاولات (فازت بمجموعتين) وشركة دلتا كوربوريشن لصيانة المنشآت النفطية والآبار وصيانة المصافي. فيما قامت شركة نفط الكويت بترسية عقد تقديم خدمات الأمن والدعم للشركة على شركة الصقور الكويتية للأمن والحماية بقيمة 19,5 مليون دينار، وتمت ترسية عقد آخر بقيمة 12,2 مليون دينار على شركة كي دي دي بي للتجارة العامة والمقاولات لتقديم خدمة إزالة الرمال المتراكمة لمناطق شمال الكويت.

وأشارت الاحصائية إلى أن «نفط الكويت» قامت بترسية وتوقيع 11 عقد بقيمة 28,9 مليون دينار ضمن عقد ضخم لتوريد حاملات بطانات الحفر مع الخدمات المتصلة بها فازت بها شركة ريث للهندسة والصناعة بـ7 عقود، فيما فازت شركة سجا للتجارة العامة والمقاولات بعقد وحيد وشركة وذرفورد كويت للخدمات البترولية بثلاثة عقود.

وبينت انه تمت ترسية عقدين لتوريد مضخات كهربائية مغمورة في منطقة جنوب وشرق الكويت (حقل برقان الكبير) بقيمة 28,9 مليون دينار، حيث فازت بالعقد الاول شركة الغانم انترناشيونال بقيمة 16,1 مليون دينار وشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السف بقيمة 12,8 مليون دينار.

أما شركة البترول الوطنية فوقعت عقد تعزيز سلامة وتكاملية أداء الرصيف الشمالي الإنشائية لتسهيل تصدير النفط ومشتقاته حتى نهاية عام 2030 في مصفاة ميناء الأحمدي وفازت به شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا بقيمة 5,8 ملايين دينار. وقامت شركة الصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) على شركة عربي لتنفيذ عقد تبلغ قيمته 27,2 مليون دينار خاص بأعمال خدمات هندسية، وعقد شراء وخدمات تحت الطلب في مشروع مصفاة الزور الجاري تنفيذه حاليا، والمقرر تشغيلها في 2021 بطاقة تكريرية قدرها 615 ألف برميل يوميا.

ولأول مرة تشهد مناقصات القطاع النفطي انخفاضا كبيرا بهذا الشكل الملحوظ حيث أظهرت الاحصائية أن هناك شركات نفطية غابت عن طرح وترسية العقود مثل شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة نفط الخليج ومؤسسة البترول الكويتية.

وحول المناقصات المطروحة من قبل شركات القطاع النفطي حاليا في السوق أظهرت الاحصائية أن شركة البترول الوطنية الكويتية لديها عقد وحيد لتبديل المحطات الكهربائية القديمة والمتهالكة في مصفاة ميناء الأحمدي.

ولدى شركة نفط الكويت 3 عقود أخرى مهمة تتمثل في أعمال خارجية لمرافق الإنتاج الجوراسي في شمال الكويت والعقد الثاني اتفاقية لتوريد شحنة بالجملة لمدة عامين للمواد الكيميائية المطلوبة لأصول الشركة شمال الكويت والعقد الثالث والأخير خاص بإعادة بناء مدينة الأحمدي المرحلة الثانية. أما الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) فلديها 3 عقود هي الأخرى ضخمة مطروحة في السوق حاليا، العقد الأول خاص بتقديم خدمات الصيانة الكهربائية والآلات الدقيقة لمصفاة الزور، والعقد الثاني خاص بتقديم خدمات الصيانة لمصفاة الزور القسم الاول والعقد الثالث لتقديم خدمات الصيانة لمصفاة الزور القسم الثاني.

عقود القطاع النفطي خلال النصف الأول من 2019

الشركة	قيمة العقد (مليون دينار)	اسم العقد	الشركة الفائزة
نفط الكويت	30,9	توريد رؤوس آبار للحفر	- شركة خف للتجارة العامة - شركة دلتا كوربويشن لصيانة المنشآت
نفط الكويت	19,5	تقديم خدمات أمن ودعم	شركة الصقور الكويتية
نفط الكويت	12,5	إزالة الرمال	شركة كي دي بي للتجارة العامة والمقاولات
البترول الوطنية	5,8	تعزيز سلامة أداء الرصيف الشمالي في مصفاة ميناء الأحمدي	شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا
نفط الكويت	28,5	توريد حاملات بطانات الحفر	- شركة ريث للهندسة والصناعة - مؤسسة سجا للتجارة - شركة وذرفورد كويت
نفط الكويت	28,9	توريد مضخات كهربائية مغمورة في جنوب وشرق الكويت	- شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات - شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
كيبيك	27,2	خدمات هندسية لمصفاة الزور	شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا

4,17 مليارات دينار
إصدارات «المركزي» لتنظيم السيولة بالنصف الأول

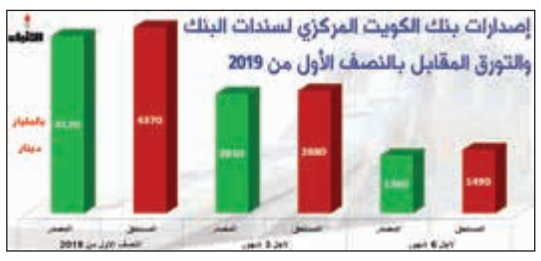

مصطفى صالح

شهد النصف الأول من العام الحالي تراجع وتيرة إصدارات بنك الكويت المركزي لسندات البنك والتورق المقابلة، بنسبة 12,5٪ بشكل سنوي لتسجل السندات المصدرة خلال النصف الأول نحو 4,17 مليارات دينار، مقارنة مع 4,77 مليارات دينار خلال النصف الأول من 2018.

ووفقا لرصد أعدته «الأنباء» لحجم إصدارات السندات والتورق المقابل خلال النصف الأول من العام الحالي، يتبين انخفاض عدد الإصدارات خلال النصف الأول من 2019 الى 18 إصدارا، مقابل 22 إصدارا خلال النصف الأول من عام 2018، فيما بلغ عدد السندات المستحق سدادها خلال النصف الأول 20 إصدار مستحق، بقيمة 4,37 مليارات دينار، بفارق 200 مليون دينار عن حجم السندات المصدرة، ما يعني أن هذه السندات تم سدادها من قبل البنك المركزي وليس بسندات مماثلة.

وخلال النصف الأول من العام الحالي، أصدر «المركزي» ما قيمته 2,81 مليار دينار سندات وتورق لأجل 3 أشهر، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 2,88 مليارات دينار في الفترة نفسها. فيما أصدر البنك سندات لأجل 6 أشهر بقيمة 1,36 مليار دينار، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 1,49 مليار دينار في الفترة نفسها.

ويحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازنا بعدم زيادة او خفض مستويات السيولة الحالية.

توقف الدين العام

جدير بالذكر أن البنك المركزي قد توقف منذ 27 سبتمبر 2017 عن إصدار سندات دين عام جديدة، وهي سندات يصدرها «المركزي» نيابة عن الحكومة ممثلة في وزارة المالية لسد عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب الرئيسي لتوقف تلك السندات الى انتهاء مدة قانون الدين العام والذي ينتظر تجديده من قبل مجلس الأمة.

فيما يطرح البنك المركزي سندات وتورق مقابل للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.